الأمم المتحدة

S/PRST/2010/7

مجلس الأمن

Distr.: General
16 April 2010
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٢٩٩ ، المعقودة في ١٦نيسان/أبريل ٢٠١٠، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''بناء السلام بعد انتهاء النزاع'':

''يشير مجلس الأمن إلى البيانات الصادرة عن رئيسه (S/PRST/2010/2 و S/PRST/2009/23 و S/PRST/2008/16)، ويشدد على الأهمية الحاسمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع بوصفه أساسا لتحقيق السلام والتنمية الدائمين في أعقاب النزاعات. ويشدد المجلس على الحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة لبناء السلام لكفالة تحقيقهما.

''ويقر مجلس الأمن بأن بناء السلام الدائم يقتضي اعتماد نهج متكامل يعزز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويقر المجلس بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في دعم السلطات الوطنية لوضع استراتيجيات لبناء السلام تلبي بشكل متزايد وشامل الاحتياجات ذات الأولوية. ويشجع المجلس الشركاء الدوليين على تأييد هذه الاستراتيجيات على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية تولي السلطات الوطنية زمام الأمور وأهمية تنمية القدرات الوطنية، ويشدد على ضرورة النظر في استراتيجيات بناء السلام وفقا للظروف السائدة في كل بلد. وفي هذا الصدد، يقر المجلس بضرورة تحمل السلطات الوطنية المسؤولية في أقرب وقت ممكن لإعادة تشكيل المؤسسات الحكومية وتغيير وظائفها من أجل تلبية جميع الاحتياجات الرئيسية لبناء السلام. ويشدد المجلس على أنه لا بد من دعم الحكم الذي يقوم على الديمقراطية والشفافية والمساءلة من أجل تحقيق سلام دائم.

160410 160410 10-31861 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تسوية النزاعات السياسية بصورة سلمية في حالات ما بعد النزاع ومعالجة أسباب النزاع العنيف، بوصفهما عنصرين أساسيين لتحقيق السلام الدائم. ويقرّ المجلس بأهمية المضي قدما في عملية السلام والتعايش السلمي من خلال الحوار الشامل والمصالحة وإعادة الاندماج. ويؤكد المجلس من جديد أنه لا بد من القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب إذا أريد لمجتمع يتعافى من النزاع أن يطوي صفحة الانتهاكات الماضية المرتكبة ضد المدنيين المتضررين من النزاع المسلح ويمنع وقوع هذه الانتهاكات في المستقبل. ويشدد المجلس على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لتحقيق السلام المستدام.

”ويقر مجلس الأمن بأن إصلاح قطاع الأمن أمر لا بد منه لعملية بناء السلام ويؤكد أنّ السلطات الوطنية هي التي ينبغي أن تتولى زمام هذا الإصلاح. ويقتضي إصلاح قطاع الأمن بشكل فعال إقامة قطاع أمن مهني وفعال ومسؤول، ولا سيما استحداث قدرات وطنية من شرطة وجيش تشرف عليها مدنيا حكومة ديمقراطية. ويشدد المجلس على أنّ من المهم، لإصلاح قطاع الأمن، اتباع نهج شامل لقطاعات متعددة يعزز سيادة القانون، ولا سيما من خلال إقامة نظام مستقل للعدالة والسجون. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يشير في تقاريره عن بعثات محددة، عند الاقتضاء وعندما يكلف بذلك، إلى ما تحرزه من تقدم في دعم السلطات الوطنية من أجل تقديم دعم دولي منسق وشامل لبرامج إصلاح القطاع الأمني التي تتولاها تلك السلطات.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن، إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل توطيد السلام. ويشدد المجلس على أهمية إبراز المكاسب التي يعود بها السلام بشكل سريع، ولا سيما من خلال توفير الخدمات الأساسية، للمساعدة في إشاعة الثقة والالتزام بعملية السلام. ويقر المجلس بأن إعادة دمج اللاجئين والمشردين داخليا والمحاربين السابقين بالتزامن مع إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا ينبغي أن ينظر إليها بشكل منعزل، بل ينبغي أن تتم في إطار السعي الشامل لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية، مع التركيز بوجه خاص على إنعاش الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الشباب يمكن أن يشكل عقبة كأداء أمام بناء السلام المستدام.

”وإذ يسلّم مجلس الأمن بأهمية تنمية قدرات الدول، فإنه يشدد أيضا على أهمية زيادة الاهتمام بإعادة بناء المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وتمكين السكان المتضررين، ولا سيما المدنيون الضعفاء، من قبيل الأطفال والمسنين واللاجئين والمشردين داخليا وانتهاج

سياسات متسقة في هذا المجال. ويحيط المجلس علما بضرورة تقديم المساعدة للمتضررين في هذا الوضع. ويؤكد مجلس الأمن، وفقا لقراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) على الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه النساء والشباب في إعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي، ويشدد على الحاجة إلى إشراكهم في صوغ استراتيجيات ما بعد النزاع وتنفيذها لكي يتسنى أخذ توقعاتهم وحاجاتهم في الاعتبار.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالبشر يمكن أن تشكل تهديدات عابرة للحدود الوطنية تخل بتوطيد السلام في البلدان الخارجة من النزاع، ويؤكد أهمية زيادة التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي على أساس من المسؤولية العامة والمشتركة للتصدي لها بفعالية.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية الشروع في تقديم المساعدة لبناء السلام في أبكر مرحلة ممكنة. ويقر مجلس الأمن بأهمية الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في إيلاء الاهتمام لأولويات بناء السلام، ولا سيما من خلال حشد الدعم والموارد وتحسين تخطيط الجهود المبذولة لبناء السلام وتنسيقها. ويقر المجلس كذلك بالحاجة إلى رفع مستوى التنسيق مع اللجنة، ويتطلع إلى استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ وإلى التوصيات المتعلقة بكيفية تعزيز دورها.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية لضمان ورود الدعم المالي المضمون والمتسق والسريع لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويؤكد المجلس ضرورة أن تضطلع آليات التمويل المخصصة لتلبية الاحتياجات التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ولا سيما صندوق بناء السلام، بدور محفز ينبغي أن يعقبه تمويل أكبر حجما وأبعد أجلا في أول مرحلة ممكنة من أجل الاضطلاع بجهود الإنعاش وإعادة البناء. ويشجع المجلس على زيادة التآزر بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام.

”ويقر مجلس الأمن بضرورة توسيع دائرة الخبراء المدنيين وزيادة عددهم، ولا سيما من البلدان النامية ومن النساء، من أجل المساعدة في تنمية القدرات الوطنية، ويشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وسائر الشركاء المعنيين على تعزيز التعاون والتنسيق في بناء هذه القدرات. ويتطلع المجلس إلى التوصيات المتعلقة باستعراض قدرات الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة الذي يرد في التقرير الذي قدمه الأمين العام متابعة لتقريره (S/2009/304).

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الشراكة الاستراتيجية مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع المؤسسات المالية، وبخاصة عن طريق تعزيز الترابط والتنسيق بين خططها وبرامجها. وفي هذا الصدد، يتطلع المجلس إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على صعيدي المقر والميدان على حد سواء، وإلى أن يدرج الأمين العام في تقرير المتابعة نفسه تفاصيل ما اتُخذ من خطوات من أجل الاستجابة بطريقة أكثر سرعة واستشرافا ومسؤولية لاحتياجات القطاعات الرئيسية لبناء السلام على النحو المطلوب.“